منظمة العفو الدولية

سوريا : أصوات في محنة

نظرة شهرية على أزمة حقوق الإنسان في سوريا

صيدلية مدمرة جراء القصف الحكومي لمخيم اليرموك، إحدى المناطق التي تحاصرها السلطات السورية، مايو/ ايار 2014
© Rame Alsayed

المدنيون المحاصرون يفتقرون للرعاية الطبية

مندوبو منظمة العفو الدولية يتحدثون مع العاملين في الخدمات الطبية في ضواحي دمشق التي تحاصرها قوات النظام

أُجبر عشرات آلاف المدنيين في مختلف أنحاء سوريا، لا سيما الأطفال منهم، على العيش في ظل مصاعب جمة تحت الحصار. وتفرض القوات الموالية لحكومة الرئيس بشار الأسد حصارا على عدد من الأماكن والمواقع في مختلف أنحاء سوريا، فيما تكفلت جماعات المعارضة المسلحة وغيرها من الجماعات غير المنضوية تحت لواء الدولة بحصار مناطق أخرى أيضا. وارتكب الطرفان، حكومةً وجماعات مسلحة من غير الدولة، جرائم حرب وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في المناطق المحاصرة.

وأخبر ثلاثة من العاملين في مجال الخدمات الطبية منظمة العفو الدولية عن الآثار القاسية المترتبة على الناس في ظل الحصار المضروب على أحياء المعضمية والغوطة الشرقية وداريا المحيطة بدمشق.

ولا زالت قوات الحكومة تضرب حصارها على **المعضمية** التي تبلغ مساحتها حوالي 16 كم² وتضم حوالي 20000 نسمة وتقع إلى الجنوب الغربي من دمشق. وفُرض الحصار على هذه المنطقة اعتبارا من أبريل/ نيسان 2012 وتم تشديده في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. وعلى الرغم من التوصل لاتفاق "هدنة محلي" اعتبارا من 25 ديسمبر/ كانون الأول كما زُعم، فلقد استمرت قوات النظام في استهداف المعضمية بهجمات جوية أحيانا، لا سيما قيامها باستهداف البنية التحتية المدنية وخاصة شبكة توزيع المياه في المنطقة.

وفي الأول من يوليو/ تموز 2014، قال أحد كبار العاملين في مجال تقديم الخدمات الطبية في المعضمية لمنظمة العفو الدولية ما يلي: "نفتقر إلى الأوكسجين، والأدوية شحيحة جدا وأخذت صلاحية المتوفر منها تنتهي. ونتمكن بين الفينة والأخرى من الحصول على عبوات صغيرة من المخدر، وبواقع خمسة منها كحد أقصى في كل مرة، وبسعر يفوق سعرها المعتاد بعشرة أضعاف. كما إن التيار الكهربائي مقطوع منذ 18 شهرا ونعتمد على المولد المتوفر الذي يعمل بالديزل لإجراء العمليات الجراحية، ولكن حتى أسعار الديزل وصلت إلى مستويات فلكية أيضا. واما بالنسبة للمياه، فلا تتوفر حاليا وتعاني البلدة من مشاكل مع مياه الشرب كونها قد تلوثت بمياه الصرف الصحي جراء الدمار الذي ألحقه القصف. وسجلنا 25 حالة أُدخلت المستشفى لإصابتها بالتسمم من المياه الملوثة. وتتمثل المشكلة الصحية الرئيسية بنقص المطاعيم (الأمصال) اللازمة لحوالي 6000 طفل، حيث ظلت غير متوفرة منذ ما يقرب العام ونصف العام. وغني عن القول أن شح المطاعيم ينطوي على آثار على المدى الطويل ومن شأنه أن يدمر جيلا بأكمله."

وأضاف قائلا: "لدينا أكثر من 6000 حالة إصابة بمرض السكري وارتفاع ضغط الدم؛ ويعاني أصحابها من نقص الأدوية، وخصوصا الإنسولين. ولقد تُوفي بعض كبار السن جراء انسداد عضلة القلب وارتفاع ضغط الشرايين الناجم عن إصابتهم بداء السكري.

كما تضاعف عدد الإصابات الصدرية ومشاكل الجهاز التنفسي عقب استخدام الأسلحة الكيميائية في قصف البلدة بتاريخ 21 أغسطس/ آب 2013. وبالمحصلة، فينبغي مضاعفة جرعة التخدير ثلاث مرات أثناء العمليات الجراحية التي تُجرى للذين تعرضوا للإصابة بالغازات الكيميائية. كما لم تعد أجساد المصابين تستجيب لمفعول المسكنات أو أقراص المنوم أو حبوب استرخاء العضلات. كما اضطُررنا لاستخدام عقاقير مخدرة على الرغم من انتهاء فترة صلاحيتها. ولاحظنا مؤخرا حصول ارتفاع في عدد الحالات المشتبه بإصابتها بالتهاب السحايا، وهي حالات لم نتمكن من تأكيدها جراء غياب المختبرات وأجهزتها. وتكتسي الأشعة السينية أهمية من أجل تشخيص حالات الإصابة بالسل ولكنها ليست متوفرة على الدوام أيضا. وسوف يحتاج أفراد جيل بأكمله لحصول على استشارات نفسية للتعافي من آثار الحرب وتكرار ارتكاب المذابح والتعامل مع تبعاتها.

ولا زالت قوات النظام تواصل حصارها لبلدات **الغوطة الشرقية** وقراها، التي ظل حوالي 150000 نسمة، معظمهم مدنيون، يقيمون فيها حتى الآن. ويُذكر أن معظم مناطق الغوطة الشرقية لا زالت تحت الحصار منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2012.

وفي 10 يوليو/ تموز 2014، قال أحد العاملين في مجال الخدمات الطبية في دوما بالغوطة الشرقية: "يتعين علينا تغيير مواقع النقاط الطبية بين الفينة والأخرى من أجل تفادي القصف المدفعي والجوي. وطلب الأطباء من الأمم المتحدة أن ترسل لنا إمدادات طبية ولكنهم قالوا أن الحكومة السورية لا تسمح لهم بجلب أية مواد أو معدات جراحية أو أدوية. وعمد الأطباء إلى تخزين الكثير من الأدوية والإمدادات في بادئ الأمر عندما كانت الطرق المؤدية إلى الغوطة الشرقية لا زالت مفتوحة، ولكن أوشك المخزون على النفاد الآن. ومُنع إدخال جميع أشكال المساعدات الطبية إلى أن حان موعد ثالث عمليات الأمم المتحدة لتوزيع المساعدات في 27 مارس/ آذار 2014 والتي جاءت ولكن بكميات جد محدودة شملت بعض الأدوية لعلاج سوء التغذية وزبدة الفستق الغنية بالفيتامينات والكعك الغني بالسعرات الحرارية. ولكن اتضح أن تلك الطرود كانت قديمة وعلى وشك أن تنتهي مدة صلاحيتها للاستهلاك البشري – فلقد كانت مادة زبدة الفستق على بعد ثلاثة أيام من انتهاء صلاحيتها.

ومن المشاكل الرئيسية التي نواجهها إلى جانب نقص الطعام الافتقار لمياه الشرب النظيفة والكهرباء، حيث يؤدي انقطاعها إلى منع نقاط تقديم الخدمات الطبية من مساعدة الناس في أوقات معينة. كما يعني ذلك عدم إمكانية تخزين الأغذية في أي مكان إذا حصلوا عليها. كما تساهم مياه الشرب الملوثة التي يتناولها الناس في تراجع مستويات المناعة عموما. ويشير تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية إلى أن 30 بالمائة من سكان الشرق الأوسط هم من حاملي مرض السل، ولكن المرض وأعراضه لا تصيب إلا من يعانون بينهم من ضعف جهاز المناعة. ولهذا السبب أصبح داء السل منتشرا في

مبنى مدمر في زملكا بالغوطة الشرقية © Mohammed Abdullah

سوريا – حيث يساهم شح الغذاء وعدم تنوعه وشح المياه في إضعاف جهاز المناعة. ويواجه الأطباء صعوبة في تشخيص حالات الإصابة بالسل في مراحله المبكرة جراء نقص المعدات والإمدادات الطبية المطلوبة لتشغيل الأجهزة أو إجراء الفحص الطبي اللازم. ويعني ذلك ان تشخيص المرض لا يحصل إلا في مراحله المتأخرة، أي عندما تصبح أعراضه بادية للعيان ويصل مراحل يصعب علاجه معها. كما يعني ذلك أن المصاب بالمرض قد نشر العدوى فعلا قبيل أن يتم تشخيص حالته وعزله عن مخالطة الآخرين. ويُضطر الأطباء إلى إعطاء الأولوية للمرضى الذين يتمتعون بفرص عالية للشفاء من المرض، كونهم، أي الأطباء، لا يودون هدر الموارد القليلة المتوفرة على مرضى لا أمل من شفائهم على أية حال.

" وثمة مستويات مرتفعة من الإجهاد النفسي والاكتئاب بين الأطفال، ولكن لا يتوفر سوى إخصائي نفسي واحد في منطقة الغوطة الشرقية بأكملها، وتظل هذه المشكلة دون علاج عموما. وأصبحت عملية غسيل الكلى إحدى المشاكل الرئيسية حاليا. ويكلف تشغيل جهاز غسيل الكلى 20000 دولار أمريكي شهريا لخدمة 30 مريضا يحتاجون إليه حاجة ماسة. ويُضطرون للاعتماد على المتبرعين من الجهات الخاصة، ولكن اصبحت التبرعات تتقلص ولم يعد الأمر قابلا للاستدامة."

تقع بلدة **داريا** على بعد 10 كم إلى الجنوب الغربي من دمشق؛ ولا زالت تقبع تحت الحصار الذي ضربته قوات الحكومة عليها منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. ولم يُسمح بإدخال أية مساعدات للبلدة منذ ذلك التاريخ. ويُقدر وجود 7000 شخص في داريا حاليا، زُعم أن 1500 منهم هم من المقاتلين مع الجيش السوري الحر. ولقد استهدفت قوات النظام داريا بهجمات متكررة باستخدام البراميل المتفجرة.

إحدى مقبرتي داريا استخدمت لدفن الذين قضوا منذ نشوب الأزمة في مارس/أذار 2011. © Local Council of Daraya City

وفي 16 يونيو/ حزيران 2014، أخبر أحد العاملين في توفير الخدمات الطبية في المستشفى الميداني بدرايا منظمة العفو الدولية كيف قامت قوات النظام باستهداف المستشفى ثلاثة مرات في غضون شهرين، وتحدث عن سقوط صواريخ وبراميل متفجرة على مقربة من المستشفى. كما وصف للمنظمة كيف أُصيب المستشفى الميداني بأضرار جسيمة ليلة 16 على 17 مايو/ أيار جراء سقوط ثلاثة براميل متفجرة على مقربة شديدة من المكان. ولم يُقتل أحد في القصف ولكن أُصيب ثلاثة من العاملين الطبين في المستشفى بحروق مختلفة. وتابع حديثه قائلا:

"بصراحة، نحن نعاني من نقص في جميع أنواع الأدوية والمعدات الطبية جراء الحصار. فلقد أصبحت معظم المعدات عديمة الفائدة جراء الإفراط في استخدامها أو أنها أصبحت معطلة جراء القصف المتكرر. ونفتقر لوسائل تشخيص الإصابات والأمراض في معظم الحالات، ولا يتوفر لدينا العلاجات المناسبة لبعض الأمراض والحالات. ولا يتمكن الناس من الحصول على العلاج خارج المنطقة جراء الحصار المضروب عليها، مثل ذلك المسن البالغ الذي توفي عن عمر ناهز 72 عاما جراء إصابته بسرطان البروستاتا. كما لدينا حالة وليد بعمر 50 يوما مصاب بفتاق يشكل خطرا على حياته ولا نستطيع علاجه جراء نقص المخدر. ولقد تُوفي أطفال حديثو الولادة جراء نقص حاضنات الخداج."

المستشفى الميداني في داريا، مايو/ ايار 2014 © Local Council of Daraya City

وأخبر العامل نفسه منظمة العفو الدولية أن ثلاثة أطفال توفوا عقب سقوط قذيفة مدفعية على الحديقة التي كان يلعبون فيها بتاريخ 8 يوليو/ تموز الجاري، وهم مصعب وهبه (7 سنوات) الذي توفي على الفور، وآية وهبه (5 سنوات) وقصي وهبه (4 سنوات) اللذان توفيا بعد فترة وجيزة في المستشفى الميداني.

أحد سكان داريا يتسلق حفرة أحدثتها قنبلة برميلية في مايو/أيار 2014. © Local Council of Daraya City

قضية محط تركيز - سجناء الرأي

مازن درويش وهاني الزيتاني وحسين غرير من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

مازن درويش، مدير المركز السوري لحرية الإعلام والتعبير الذي لا زال قيد الاحتجاز لدى السلطات الحكومية منذ سنتين ونصف السنة؛ © Private

يرأس مازن درويش (الظاهر في الصورة) المركز السوري لحرية الإعلام والتعبير في دمشق، وهو منظمة تُعنى بتوثيق ونشر الدراسات الخاصة بأوضاع حقوق الإنسان في سوريا. كما يعمل زميلاه هاني الزيتاني وحسين غرير في نفس المركز المذكور أيضا.

وفي 16 فبراير/ شباط 2012، ألقى عناصر من المخابرات الجوية القبض على الرجال الثلاثة رفقة عدد من زملائهم. وأمضوا أشهرا كضحايا للاختفاء القسري، وتعرض مازن درويش وحسين غرير للتعذيب في الحجز على حد علم منظمة العفو الدولية.

وأُدين الثلاثة بتاريخ 27 فبراير/ شباط 2013، وأُحيلوا للمحاكمة الآن أمام محكمة مكافحة الإرهاب بدمشق بعد لأي وتكرار التأجيل، وذلك بتهمة "نشر أعمال إرهابية" وفق أحكام المادة 8 من قانون مكافحة الإرهاب. وجاءت تلك التهم على خلفية عملهم في نشر حقوق الإنسان وصونها في سوريا. وتتعلق التهم الأخرى المسندة إليهم بقيامهم بتوثيق تفاصيل قضايا المحتجزين الذين تعرضوا للاختفاء القسري والقتل في سوريا.

وعلى الرغم من أن العفو الرئاسي الصادر في 9 يونيو/ حزيران 2014 يشمل الأشخاص الذين أُسندت إليهم تهم وفق أحكام المادة 8 من قانون مكافحة الإرهاب، لا زال مازن درويش وزملاؤه وكثيرون غيرهم من ناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية قيد الاحتجاز حتى اليوم. وتعتبر منظمة العفو الدولية مازن وزميليه من سجناء الرأي وتدعو إلى إخلاء سبيلهم فورا ودون شروط.

وعقدت أحدث جلسات محاكمتهم بتاريخ 21 يوليو/ تموز حيث قرر القاضي إضافة تهم أخرى للقضية التي تم تحريكها ضدهم. ويُحاكم معهم على ذمة نفس القضية زميلهم منصور العمري الذي فر من البلاد عقب إطلاق سراحه بشكل مشروط في فبراير/ شباط 2013؛ وقال منصور لمنظمة العفو الدولية: "تأتي هذه التهم الإضافية كوسيلة تتبعها السلطات السورية لمعاقبة مازن

لمزيد من المعلومات

لمزيد من المعلومات حول هذه القضية، يُرجى زيارة الموقع التالي:
amnesty.org/en/library/info/MDE24/014/2014/en

CA للمشاركة في الحملات

للمشاركة في الحملات الداعية إلى إطلاق سراحهم، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://free-syrian-voices.org/take-action/